الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	7
القسم الأول	9
ماهية القانون الدولي العام	
الفصل الأول	9
تعريف القانون الدولي العام وخصائصه	
المبحث الأول: تعريف القانون الدولي العام	9
المبحث الثاني: خصائص القانون الدولي العام	14
المبحث الثالث: مقارنة بين القانون الداخلي والقانون الدولي	15
المبحث الرابع: التحديات و النزاعات	16
الفصل الثاني	19
العوامل التي ساهمت في تطوير القانون الدولي	
المبحث الأول: العامل التاريخي	19
المبحث الثاني: العامل الجغرافي	20
المبحث الثالث: العمل السياسي	20
المبحث الرابع: العامل القانوني	20
المبحث الخامس: العامل العلمي	21
المبحث السادس: العامل الفقهي	21

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	23
طبيعة القانون الدولي	
المبحث الأول: النظرية الإدارية السلبية	23
المبحث الثاني: النظرية الموضوعية	24
المطلب الأول: النظرية الإزدواجية	24
المطلب الثاني: النظرية الأحادية	24
الفرع الأول: النظرية الأحادية الاجتماعية	25
الفرع الثاني: النظرية الأحادية البيولوجية أو الطبيعية	25
الفصل الرابع	27
التركيب الأساسي للقانون الدولي	
المبحث الأول: التركيب القاعدي – الدولة سيدة ومتساوية	27
المطلب الأول: العناصر	27
المطلب الثاني: العلاقة القانونية بين الدول	27
المطلب الثالث: ضعف التركيب القاعدي	27
المبحث الثاني: التركيب المتطور – المنظمات الدولية	28
المطلب الأول: رعايا القانون الدولي	28
الفرع الأول: الدول	28
الفرع الثاني: المنظمات الدولية	28
الفرع الثالث: الأفراد	29
المطلب الثاني: نظام الالتزام	29

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: جزاءات الالتزام	30
القسم الثاني	
الأصول و المبادئ	31
الفصل الأول	
غاية القانون الدولي العام و علاقته بغيره من القوانين	31
المبحث الأول: غاية القانون الدولي العام	31
المبحث الثاني: علاقة القانون الدولي العام بغيره من القوانين والمبادئ	32
المطلب الأول: القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص	32
المطلب الثاني: القانون الدولي العام والقانون الوطني أو الداخلي	34
الفرع الأول: نظرية إزدواجية القانون	35
الفقرة الفرعية أ: نتائج هذه النظرية	35
الفقرة الفرعية ب: الانتقادات الموجهة لنظرية الازدواجية	36
الفرع الثاني: نظرية الوحدة	37
الفقرة الفرعية أ: الإتجاه القائل بالوحدة مع سمو القانون الداخلي	37
الفقرة الفرعية ب: الاتجاه القائل بالوحدة مع سمو القانون الدولي العام	38
الفرع الثالث: نطاق الاختلاف بين القانون الداخلي و القانون الدولي العام	39

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفرع الرابع: نطاق الإتصال بين القانون الداخلي و القانون الدولي العام	40
المطلب الثالث: القانون الدولي العام ومبادئ المجاملات و الأخلاق الدولية	41
الفرع الأول: قواعد المجاملات الدولية	41
الفرع الثاني: قواعد الأخلاق الدولية	42
الفصل الثاني	
أساس الإلزام القانون الدولي العام	45
المبحث الأول: المذهب الوضعي أو الإرادي	45
المطلب الأول: نظرية الإرادة المنفردة	46
المطلب الثاني: نظرية الإرادة المشتركة	47
المطلب الثالث: نظرية العقد شريعة المتعاقدين	48
المبحث الثاني: المذهب الموضوعي	49
المطلب الأول: النظريات التي تعتبر القانون الدولي العام مبنيا على القوة	50
المطلب الثاني: النظرية القائمة على فكرة المصلحة	51
المطلب الثالث: نظرية تدرج القواعد القانونية	51
المطلب الرابع: نظرية التوازن السياسي	52
المطلب الخامس: نظرية التي تقوم على مبدأ الجنسيات	52
المطلب السادس: نظرية التضامن الاجتماعي أساس القانون الدولي العام	53

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
المطلب السابع: النظرية الماركسية	54
القسم الثالث	
المعاهدة الدولية	57
الفصل الأول	
تعريف المعاهدات الدولية وخصائصها	59
المبحث الأول: تعريف المعاهدات الدولية	59
المبحث الثاني: خصائص المعاهدات الدولية	59
المطلب الأول: أطراف المعاهدات الدولية	59
المطلب الثاني: المنظمات الدولية وإبرام المعاهدات الدولية	61
المطلب الثالث: الشكل الكتابي للمعاهدة الدولية	62
المطلب الرابع: خضوع المعاهدة لأحكام القانون الدولي	63
المبحث الثالث: المعاهدة الخاصة	64
المبحث الرابع: المعاهدة العامة	65
الفصل الثاني	
إبرام المعاهدات الدولية	67
المبحث الأول: أهمية المعاهدات الدولية	67
المبحث الثاني: مراحل إبرام المعاهدات الدولية	68
المبحث الثالث: السلطة المختصة بإبرام المعاهدات الدولية	68
المبحث الرابع: المراحل التقليدية لإبرام المعاهدات	69
المراحل الأولية لإبرام المعاهدات	69

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: المفاوضة	70
المطلب الثاني: التحرير	72
المبحث الخامس: المراحل الرسمية لإبرام المعاهدة	73
المطلب الأول: التوقيع على المعاهدة	73
الفرع الأول: الاستثناءات التي ترد على الطبيعة القانونية للتوقيع	73
الفرع الثاني: صور التوقيع	75
الفرع الثالث: آثار التوقيع على المعاهدة	76
المطلب الثاني: التصديق على المعاهدة	76
الفرع الأول: الإلزام بالتصديق	77
الفرع الثاني: حرية الدولة في التصديق	77
الفرع الثالث: السلطة المختصة بالتصديق	81
الفقرة الفرعية الأولى: الحالة الأولى	81
الفقرة الفرعية الثانية: الحالة الثانية	81
الفقرة الفرعية الثالثة : الحالة الثالثة	82
الفرع الرابع: شروط صفة التصديق	82
الفرع الخامس: التصديق الناقص	83
الفرع السادس: موقف اتفاقية فيينا لعام 1969	88
المطلب الثالث: تسجيل المعاهدات ونشرها	89
المطلب الرابع: إجراءات التسجيل والنشر	92

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
المطلب الخامس: التحفظ على المعاهدات الدولية	93
الفرع الأول: التعريف	93
الفرع الثاني: أهمية التحفظ على المعاهدات	94
الفرع الثالث: أشكال التحفظ	97
أ- التحفظ على المعاهدات الثنائية	98
ب- التحفظ على المعاهدات المتعددة الأطراف	98
الطائفة الأولى	98
الطائفة الثانية	103
الفرع الرابع: موقف محكمة العدل الدولية	104
الفرع الخامس: موقف اتفاقية فيينا	108
الفرع السادس: نظرية إتحاد الدول الأمريكية	111
الفرع السابع: الآثار القانونية للتحفظ على المعاهدات	112
1- الآثار القانونية للتحفظ على المعاهدات الثنائية	112
2- الآثار القانونية للتحفظ على المعاهدات المتعددة الأطراف	112
أ- الآثار القانونية للتحفظات الجائزة.	112
ب- الآثار القانونية للتحفظات غير الجائزة	113
الفرع الثامن: سحب التحفظات والاعتراض عليه والآثار القانونية المترتبة على ذلك	114
1- سحب التحفظات	114
2- سحب الاعتراض على التحفظ	115

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	
شروط صحة المعاهدات الدولية	119
المبحث الأول: أهلية التعاقد	119
المطلب الأول: المعاهدات التي تبرمها الحكومات غير المعترف بها	120
المطلب الثاني: المعاهدات التي تبرمها الحكومات اللاجئة	120
المبحث الثاني: عيوب الرضا	122
المطلب الأول: الغلط	122
المطلب الثاني: التدليس أو الغش	125
المطلب الثالث: الإكراه	126
المطلب الرابع: فساد ذمة ممثل الدولة أو المنظمة الدولية	130
المطلب الخامس: مشروعية التعاقد -المحل و السبب-	132
المبحث الثالث: نطاق سريان المعاهدات الدولية	135
المطلب الأول: سريان المعاهدة من حيث الإقليم	135
المطلب الثاني: سريان المعاهدة من حيث الزمان	136
الفرع الأول: مبدأ عدم رجعية المعاهدات	136
الفرع الثاني: تطبيق مبدأ عدم الرجعية على القواعد الموضوعية	139
المبحث الرابع: آثار المعاهدات	140
المطلب الأول: آثار المعاهدات بالنسبة لأطرافها.	141

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول: الحالة الأولى	144
الفرع الثاني: الحالة الثانية	144
المطلب الثاني: آثار المعاهدات بالنسبة للغير	145
الفرع الأول: مبدأ نسبية أثر المعاهدات	146
أ- المسألة الأولى	146
ب- المسألة الثانية	148
الفرع الثاني: الاستثناءات	149
1- الإنظمام إلى المعاهدة	150
2- شرط الدولة الأكثر رعاية	151
3- الاشتراط لمصلحة الغير	152
4- مدى انطباق المعاهدات الدولية على الدول الغيـــر دون رضاها	156
أ- الطائفة الأولى	156
ب- الطائفة الثانية	156
الفصل الرابع	
تفسير المعاهدات الدولية	161
المبحث الأول: المنهج التفسير الشخصي	163
المبحث الثاني: المنهج التفسير الموضوعي	164
المطلب الأول: مبدأ التفسير الضيق	165
المطلب الثاني: مبدأ إعمال النص	165

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: مبدأ الأخذ بقاعدة القياس	166
المطلب الرابع: مبدأ ترجيح المعنى الذي ينطوي عليه النص الرسمي	166
المطلب الخامس: القواعد العامة في التقسيم	168
المبحث الثالث: منهج التقسيم الضمني	169
المبحث الرابع: الشكل القانوني لتفسير المعاهدات الدولية	171
المطلب الأول: الشكل السياسي لتفسير المعاهدات الدولية	172
الفرع الأول: التفسير الحكومي للمعاهدات الدولية	172
الفرع الثاني: التفسير عن طريق إحدى المنظمات الدولية	173
المطلب الثاني: الشكل القضائي لتفسير المعاهدات الدولية	175
الفرع الأول: اختصاص المحاكم الوطنية بتفسير المعاهدات الدولية	175
الفقرة الفرعية الأولى: محكمة العدل الأمريكية لأمريكا الوسطى	177
الفقرة الفرعية الثانية: محكمة العدل الدولية الأوروبية	177
الفرع الثاني: اختصاص القضاء الدولي بتفسير المعاهدات الدولية	178
القسم الرابع	
إبطال المعاهدات الدولية إنهائها أو إيقاف العمل بها	181

Scanned by CamScanner

الفصل الثالث

الأسباب غير الاتفاقية لانقضاء المعاهدات أو لإيقافها 193

المبحث الأول: الأسباب العامة 193

المطلب الأول: الإخلال الجوهري بأحكام المعاهدة 193

الفرع الأول: انتهاك أحكام معاهدة ثنائية الأطراف 195

الفرع الثاني: انتهاك أحكام معاهدة متعددة الأطراف 196

المطلب الثاني: التغيير الجوهري في طرق إبرام المعاهدة 201

المبحث الثاني: شروط الاعتداد بالتغير الجوهري في الظروف 204

المطلب الأول: أن يكون التغيير في الظروف التي أبرمت المعاهدة في ظلها جوهريا 204

المطلب الثاني: ألا يكون ذلك التغيير متوقعا وقت إبرام المعاهدة 205

المطلب الثالث: أن يتناول التغيير الجوهري الظروف التي كانت أساسا لرضاء الأطراف 206

المطلب الرابع: ينبغي أن يترتب على التغيير الظروف تبديل جذري في نطاق الالتزامات المستقبلية لأطرافها 207

الفرع الأول : أثر قيام الحرب على المعاهدات الدولية 208

الفرع الثاني : المعاهدات التي لا تخضع للمادة 62 من معاهدة فيينا 208

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	
الأسباب غير الاتفاقية لانقضاء المعاهدات أو لإيقافها	193
المبحث الأول: الأسباب العامة	193
المطلب الأول: الإخلال الجوهري بأحكام المعاهدة	193
الفرع الأول: انتهاك أحكام معاهدة ثنائية الأطراف	195
الفرع الثاني: انتهاك أحكام معاهدة متعددة الأطراف	196
المطلب الثاني: التغيير الجوهري في طرق إبرام المعاهدة	201
المبحث الثاني: شروط الاعتداد بالتغير الجوهري في الظروف	204
المطلب الأول: أن يكون التغيير في الظروف التي أبرمت المعاهدة في ظلها جوهريا	204
المطلب الثاني: ألا يكون ذلك التغيير متوقعا وقت إبرام المعاهدة	205
المطلب الثالث: أن يتناول التغيير الجوهري الظروف التي كانت أساسا لرضاء الأطراف	206
المطلب الرابع: ينبغي أن يترتب على التغيير الظروف تبديل جذري في نطاق الالتزامات المستقبلية لأطرافها	207
الفرع الأول : أثر قيام الحرب على المعاهدات الدولية	208
الفرع الثاني : المعاهدات التي لا تخضع للمادة 62 من معاهدة فيينا	208

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
القسم الخامس	
مصادر القاعدة القانونية الدولية	223
الفصل الأول	
العرف	223
المبحث الأول: أهمية العرف الدولي	223
المبحث الثاني: تعريف العرف الدولي	225
المبحث الثالث: الخصائص العامة للعرف الدولي	228
المبحث الرابع: الأساس الإلزامي في العرف الدولي	229
المطلب الأول: أساس إلزام العرف عند المدرسة الوضعية	229
المطلب الثاني: أساس إلزام العرف عند المدرسة الموضوعية	230
المطلب الثالث: أساس إلزام العرف على الإرادة الشارعة للدول الكبرى	231
المبحث الخامس: الشروط اللازمة لقيام العرف الدولي	232
المطلب الأول: الركن المادي	232
المطلب الثاني: الركن المعنوي	239
الفرع الأول: العنصر المعنوي هو الوحيد المنشئ للقاعدة القانونية العرفية	240
الفرع الثاني: العنصر المادي هو الوحيد المنشئ للقاعدة العرفية	241

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
القسم الخامس	
مصادر القاعدة القانونية الدولية	223
الفصل الأول	
العرف	223
المبحث الأول: أهمية العرف الدولي	223
المبحث الثاني: تعريف العرف الدولي	225
المبحث الثالث، الخصائص العامة للعرف الدولي	228
المبحث الرابع: الأساس الإلزامي في العرف الدولي	229
المطلب الأول: أساس إلزام العرف عند المدرسة الوضعية	229
المطلب الثاني: أساس إلزام العرف عند المدرسة الموضوعية	230
المطلب الثالث: أساس إلزام العرف على الإرادة الشارعة للدول الكبرى	231
المبحث الخامس: الشروط اللازمة لقيام العرف الدولي	232
المطلب الأول: الركن المادي	232
المطلب الثاني: الركن المعنوي	239
الفرع الأول: العنصر المعنوي هو الوحيد المنشئ للقاعدة القانونية العرفية	240
الفرع الثاني: العنصر المادي هو الوحيد المنشئ للقاعدة العرفية	241

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث: العنصر المعنوي يستند إلى الاعتبارات الاجتماعية و الأخلاقية	243
الفرع الرابع: الاتجاهات التي تحل الموقف المعلنة محل العقائد	244
الفرع الخامس: ضرورة توافر العنصر المادي والمعنوي – النظرية التقليدية–	247
المبحث السادس: مزايا عيوب العرف	248
المطلب الأول: المزايا	248
المطلب الثاني: العيوب	248
المبحث السابع: تدوين العرف	249
الفصل الثاني	
المبادئ القانونية العامة	253
المبحث الأول: المقصود بالمبادئ العامة	253
المبحث الثاني: مدى اعتبار المبادئ العامة مصدر للقانون الدولي	259
المطلب الأول: الرأي الأول	260
المطلب الثاني: الرأي الثاني	261
المبحث الثالث: موقف المدرسة الوضعية من المبادئ العامة للقانون المعترف بها من الأمم المتمدنة	262

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث 265

المصادر الاحتياطية للقانون الدولي العام

المبحث الأول: أقوال الفقهاء و الاجتهاد 265

المبحث الثاني: أحكام المحاكم 268

المبحث الثالث: العدل و الإنصاف في القانون الدولي 270

المطلب الأول: العدالة مفسرة للقانون 272

المطلب الثاني: العدالة مكملة للقانون 273

المطلب الثالث: العدالة معدلة أو ملغية للقانون 273

المبحث الرابع: قرارات المنظمات الدولية 274

المطلب الأول: المذهب الأول 275

المطلب الثاني: المذهب الثاني 276

المبحث الخامس: القوانين الداخلية 281

المراجع 283

الفهرس 289

رقم الإيداع :	٢٠٠٨/٢٣٨٨٨
الترقيم الدولي :	I.S.B.N
	977-328-537-5

Scanned by CamScanner